



اسعار العملات أهم الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٨٠	١٤٨٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

سوق المواد الغذائية

الصادة	الوحد القياسية	السعر
السكر	كيلو غرام	٧٥٠
رز المستورد	كيلو غرام	١٠٠٠
السكر	كيلو غرام	٧٥٠
الدهن	كيلو غرام	١٥٠٠
زيت الطعام	عبوة حجم لتر	٢٠٠٠
عص	كيلو غرام	٧٥٠
حمص	كيلو غرام	١٢٥٠
فاصوليا	كيلو غرام	٧٥٠
شاي (الفل)	كيلو غرام	٣٠٠٠
الحليب المجفف (كيس نصف كغم)	١٥٠٠	١٥٠٠

الابعاد النظرية في تحديد مفهوم غسيل الاموال القدرة ومتضمناته

د. ستار جبار البياتي



تعد عمليات غسيل الاموال القذرة من الجرائم الاقتصادية المنظمة التي يمكن اعتبارها من اهم جرائم العصر، نظرا لسريتها وتعدد مصادرها وتداخلها ضمن العمليات الاقتصادية والتطورات الهائلة والتجارية التي يصعب اكتشافها، لا سيما في ظل العولمة والاتصالات الهائلة التي حصلت في مجال الاتصالات والعلوم. لقد تعددت المصطلحات المستخدمة في هذا الموضوع، على الرغم من انها في حقيقتها تشير الى معنى واحد، فمفردة غسيل الاموال (غسيل الاموال) او (تنظيف الاموال) او (تطهير الاموال) وهكذا، بيد ان المصطلح الاولين اكثر شيوعا في الاستخدام. وبما ان هذه الاموال بطبيعتها غير مشروعة، لذلك فهي اموال قذرة، يراد غسلها (مجازا) بهدف اضعاف الطابع الشرعي عليها، مع العلم ان هذا المصطلح قد استمد شرعية استخدامه من الجذور التاريخية لهذه العملية.

على العموم يقصد بغسيل الاموال (Money Laundering) ادخال اموال غير مشروعة في سلسلة من العمليات المالية، وتتم في ثلاث مراحل، هي: مرحلة الابداع في البنوك او التوظيف Employing، مرحلة التغطية او التمويه Layering، ومرحلة الدمج Integration. هدفها الاساس هو اضعاف صفة الشرعية، كما يعني ايضا، تملك الاموال غير المشروعة او حيازتها و استخدامها وتوظيفها بآية وسيلة من الوسائل لشراء اموال منقولة او غير منقولة.

في اهم الاقتصادي ماذا يجري في سوق الاوراق المالية؟ (٧-٧)

وفي خضم تلك الاجواء المدلهمة حيث بدا سوق الاوراق المالية فخا منصوبا لجموع المستثمرين، فيما انتفضت محافظ الوسطاء قبل اوداجهم، يتطلع نظر المستثمرين الى رابطة تجمع شتاتهم وتنظم فعاليتهم وتولي مهمة حماية مصالحهم، بل تقود مرجعيته فنية ومهنية لتداولاتهم عبر جلسات سوق الاوراق الحالي وما ينتظر من اسواق مماثلة اخرى قد تنشأ في بغداد او مدن تتمتع بالعالية الاقتصادية المتنامية كالبصرة والسليمانية واربيل والموصل.

ان رابطة فعالة للمستثمرين والمتداولين بالاسهم ستكون بلا ريب عقبة كاداء في طريق من يتصيدون بالماء العكر بهدف ابتزاز أي مستثمر داخل جلسات السوق وخارجها في آن واحد لانها بالضرورة ستشرع القواعد الامينة والضامنة لمثل تلك التداولات وتقااضي وتساأل من يتريص لخرقها والالتفاف عليها.

اما الوسائل الضامنة لاستعادة سلامة السوق، ان تم نقل استعادة مشروعيتها بلفظ العناصر الهامشية في التداولات وتسلم زمام المبادرة في ادارة السوق ومفردات سياساته المختلفة فان ما فرضه الطارئون من امر واقع لا بد ان يتجسد رفضه وعدم مشروعيته من خلال فعاليات يلتقي فيها كل المستثمرين والمساهمين تؤكّد احقية كل من عناصر السوق الاساسية ومكوناته الرئيسية والمشروعة عبر هيئة تمثل فيها المستثمرون والشركات المساهمة فيما يتفرغ الوسطاء لهماهم في التنسيق بين البائع والمشتري في ظل جهاز رقابي رصين قادر على استقرار شفافية كل صفقة وسلامة اطرافها وموثوقيتهم كما يجري في اسواق المنطقة والعالم اجمع.

ان انبثاق سوق للاوراق المالية تتعزز فيه قواعد الحكومة وشفافية الاداء، وتلفظ فيه المناورات وعمليات الهلاك، سيحقق بالتأكيد اضافة نوعية لعموم وسائل التبادل التجاري الامينة وسيشيع دون شك ثقافة البورصة الضامنة لحقوق كل المتعاطين بها بما يعزز اقتصادنا الوطني ويعني فعاليته المختلفة.

كما ان المؤسسات السيادية والاجهزة الرقابية والقانونية بمختلف توجهاتها لا بد ان تكون في مقدمة من يسرع الخطو في استعادة مشروعية حركة السوق بعد ان توقفت عمليا على الانماط المدانة في تداولاته طوال سنة ونصف من تاريخ استئناف سوق العراق لتخلت صفقاته وممارساته العديدة.

فيما يجدر ان تكون رابطة المستثمرين وحملة الاسهم المدافع الاكثر التزاما باليات العمل الاقتصادية السليمة والمماثلة لما يتحقق في عالم اليوم، باعتبارها الجهة صاحبة المصلحة في تأكيد تلك التوجهات، فضلا عن متطلبات ممارسة هيئة الاوراق المالية، الجهة الفنية الموالية لفعالية السوق والمسؤولة عن سلامة الاداء فيه، كامل مسؤولياتها في متابعة مفردات نشاطه ومستلزمات تواصله وتصعيد تطوره وفقا للمستجدات الفنية والتقنية التي تشهد اسواق العالم.

ان سوق العراق للاوراق المالية لا بد ان يرفد بحق مسيرة اقتصادنا الوطني، لا ان يصعد الخلل في ادائها كما هو جار في ظل الليات القائمة بفعل التجاذبات والمخالفات المتواصلة، مما يجعل على اهمية التسريع في تغيير بنية الاداء والنهج البائسة المتعمدة ويصعد من وتأثير الجهد البناء في دفع عملية الانتاج والتنمية المستدامة.

القانونية لهذا الفعل. ان الاضفاء او التمويه للطبيعة الحقيقية والمصدر التملك والتحرك والحقوق المترتبة على حق هذه الملكية هو فعل اجرامي. ان الامتلاك او الحوزة او الحصول على حق استعمال أي ملكية، مع العلم في وقت تحقق هذا الامتلاك، بأن هذه الملكية هي نتاج فعل اجرامي، او انها نتيجة فعل الاعتراف في مثل هذا الفعل الاجرامي. وعلى ما يبدو، ان هذه النصوص تتجنب الخوض في تعارض القوانين وتجنب الإشارة الى علاقة الموضوع بشرعية الدول المتعارضة، أي اخفاء مصدرها الاصيل من خلال سلسلة من العمليات القانونية التي لها طابع سياسي. وما ينبغي الإشارة اليه هنا، ان جريمة غسيل الاموال تعد جريمة مشتقة او تابعة، بمعنى ان هناك جريمة اصلية يفترض انها وقعت فعلا، مثل الاتجار بالاسلحة من قبل العصابات والمهربين او تجار المخدرات او تزيف العملة، وكل ما هو على شاكلتها، والاموال الناتجة من هذه الجرائم يمكن اعتبارها مشتقة عنها او تابعة لها، حيث يعتمد مالكوها والمتعاملون بها على محاولة اضعاف الطابع الشرعي عليها، من اجل اخفاء مصدرها الاصيل من العمليات الحقيقية في أي اقتصاد...

عنه عجز كل المحاولات والاجراءات المعتمدة في مجابهة هذه الجريمة. لقد جاء في تقرير اللجنة التي عرفت ب(FATF)، جملة من الاجراءات المالية التي اتخذت في مؤتمر فيينا لعام ١٩٨٨، كمحاولة لوضع نصوص قانونية او تعريفية لغسيل الاموال، وجاء ببعض النصوص التي لا تعدو ان تكون اوصافا وقرائن عامة غير محددة، ما يأتي: ان قلب او تحويل ملكية ما، مع العلم المسبق بأن مصدر هذه الملكية، هو فعل آثم او اجرامي لغرض اخفاء او طمس اصلا غير قانوني.. او مساعده اي شخص له علاقة بهذا الاثم بهدف التبعات

عنه عجز كل المحاولات والاجراءات المعتمدة في مجابهة هذه الجريمة. لقد جاء في تقرير اللجنة التي عرفت ب(FATF)، جملة من الاجراءات المالية التي اتخذت في مؤتمر فيينا لعام ١٩٨٨، كمحاولة لوضع نصوص قانونية او تعريفية لغسيل الاموال، وجاء ببعض النصوص التي لا تعدو ان تكون اوصافا وقرائن عامة غير محددة، ما يأتي: ان قلب او تحويل ملكية ما، مع العلم المسبق بأن مصدر هذه الملكية، هو فعل آثم او اجرامي لغرض اخفاء او طمس اصلا غير قانوني.. او مساعده اي شخص له علاقة بهذا الاثم بهدف التبعات

الطاقة: التحدي الأكبر لهذا القرن

عوض: عبد العليم البناء

المستخرجة من باطن الارض وهكذا يفعل في الفصل الثامن حين يتحدث عن طاقة الفضلات الحياتية (البايوماس) ويتعرض في الفصل التاسع الى الطاقة المائية والمحطات الكهرومائية وفي الفصل العاشر الطاقة النووية بانواعها الانشطارية واللتحامية او الاندماجية ومفاعلاتها.. وفي الفصل الحادي عشر خلية الوقود والهيدروجين التي يتوقع ان يكون لها شأن كبير في المستقبل المنظور وستكون حديد الاعلام العلمي والعام للعقود القادمة.. في كرس الفصل الثاني عشر والاخير للحديث عن الاقتصاد السياسي والبيئي لسالة الطاقة حيث يخلص الى ان ما تم ذكره في الفصول السابقة حول طاقة المستقبل ليس بالامر المحلول والفرغ من حيث (ان الامور المعضلة غير المنتهي منها تفوق كثيرا الامور الواضحة والحلولة وهناك حاليا بحوث جمة تجري في ارقى الجامعات والمعاهد العلمية في جميع انحاء العالم للتوصل الى نتائج هذا ان تم تحقيق ذلك على (جعل الحلول في متناول البشر تحتاج الى عقود عديدة من الجهد الذهني والمضني المشترك لمختصي العالم والى مبالغ طائلة لسرفها على تنفيذ هذه البحوث اذ ان هناك تقنيات يجب ايجادها وتخفيض كلف يجب الوصول اليها لكي يتسلم المستهلك المنتج النهائي باسعار مقبولة تساعد في تحريك السوق وتحويله الى الطاقة الجديدة البديلة.

ونلاحظ من مجمل ما جاء في هذا الكتاب (بأن الاحتياطات النفطية في تناقص مستمر وان استهلاكها في تزايد مطرد وما يستهلك اكثر بكثير مما يتم

فعبّر اثني عشر فصلا تناول مسائل غاية في الاهمية لا بد من الانتباه اليها لانها تشكل مفاصل اساسية في فهم عملية الصراع على الطاقة هذا القرن بما فيها (الطاقة البديلة) حيث تمثل كل انواع الطاقة التي لا يستخدم فيها الوقود الكربوني (النفط والغاز والضمج الحجري) والطاقات المستديمة) او المتجددة والخاصة بكل انواع الطاقة التي لا تنفذ وتوض نفسها باستمرار وهذه بالاساس الطاقة الشمسية وطاقة المياه والطاقة والناجمة عن حرق المنتجات الزراعية والطاقة الجيوحرارية في باطن الارض وما تحققة من تأثيرات على البيئة.

ومن هنا جاء الفصل الاول ليتناول مشكلة حماية البيئة المرتبطة بالطاقة، ارتباطا مباشرا وفي الفصل الثاني تطرح الى ظاهرة (الاحتباس الحراري) او (الببوت الزجاجية) اما في الفصل الثالث فتناول حجم مشكلة الطاقة وحماية البيئة وهل بدأ العالم بحلها. في حين كرس الفصل الرابع للحديث عن البديل او المتمم للنفط وهل الطاقة المتجددة هي البديل؟ وقدم في الفصل الخامس تصورا شاملا لدور وطاقة الرياح في انتاج الكهرباء بالاعتماد على كتاب (الطاقة المتجددة في دول هيئة الطاقة الدولية) ونقرأ في الفصل السادس عن الاستخدام المباشر للطاقة الحرارية الالية من الشمس في ميادين التدفئة والتبريد.. وفي الفصل السابع يحلل ابعاد وفوائد الطاقة الحرارية الارضية (الجيوحرارية) أي الطاقة

يمثل هذا الكتاب مؤلفه فؤاد قاسم الامير وقد جاء تحت عنوان فرعي (حل مشكلة الطاقة هو التحدي الأكبر في القرن العشرين) استشرافا نحو (طاقة المستقبل) كما يؤكد المؤلف ولهذا سوف لا يجد القارئ فيه (معلومات مفصلة عن المواد الهيدروكربونية) النفط والغاز الحقول النفطية الناضبة والنفط الثقيلة جدا او الغير والرمال النفطية ولا عن الفحم الحجري لانها (لن تكون ضمن مواد الطاقة المستقبلية الرئيسية) في الوقت الذي يجد فيه بعض المعلومات العلمية والتقنية التي حاول المؤلف قدر المستطاع (تبسيطها لتكون في متناول وفهم الكثيرين من القراء).. وهذا الامر ينطبق على ميدان (بدائل الطاقة الحالية وكذلك على موضوع تلوث الجو والتبديل المناخي وهما موضوعان مترابطان ويعتبران حديث الساعة في العالم الصناعي وعلى نطاق عالمي سواء من قبل العلماء والمختصين او من قبل الساسة والاقتصاديين ودعاة البيئة).

وهذا السفر الذي يقع في (٤١٢) صفحة من الحجم الكبير ويصيغ بعد كتابه (العراق بين مطرقة صدام وسندان الولايات المتحدة) الذي تطرق فيه الى دور النفط وسياسة امريكا لتبديل خريطة الشرق الاوسط وتحديد ستراتييجيتها للقرن الحالي بشكل كما يقول المؤلف (قطرة بحر من المسألة) وعدم دراسة مشكلة الطاقة ككل (القرن) ويعيد دراسة مشكلة الطاقة على النصف الاول من هذا القرن او على الاقل للعقدين القادمين اذ دخلت في الموضوع عوامل اخرى كثيرة ذات اهمية وغير عقلاني كهذا؟



بالغة للبشرية اضافة الى عوامل محدودية النفط والغاز او محاولة الراسمالية تجديد حيويتها - كما يؤكد المؤلف - من خلال الامبريالية الامريكية وسعيها لبناء الامبراطورية!!

متنالا (المؤثرات الجديدة على النطاق الدولي وهل هناك فعلا مشكلة للطاقة لا يمكن حلها من خلال الافكار الحضارية (العقلانية) وما دور النفط والغاز الطبيعي في هذه المشكلة وما على العراق عمله في وضع معقد ومتداخل وغير عقلاني كهذا؟